منظمة العفو الدولية

بيان صحفي

ينبغي إسقاط التهم الموجهة إلى المدونة المصرية المتهمة "بالإساءة" إلى الجيش على "تويتر"

15 آب / أغسطس 2011, 00:00 UTC

قالت منظمة العفو الدولية إنه يتعين على السلطات المصرية أن تسقط فوراً التهم الموجهة إلى مدونة وناشطة مصرية متهمة بالإساءة إلى الجيش على موقع "تويتر" للتواصل الاجتماعي.إذ استدعت النيابة العسكرية الأحد أسماء محفوظ، البالغة من العمر 26 سنة، وأفرجت عنها لاحقاً بكفالة قيمتها 20,000 جنيه مصري (3,365 دولار أمريكي) عقب نشرها رسائل على صفحات الشبكة الإعلامية الاجتماعية أعربت فيها عن بواعث قلقها بشأن نظام العدالة المصري وإجراءات الحكومة العسكرية، "المجلس الأعلى للقوات المسلحة".وتعليقاً على اتهام المدونة الشابة، قال مالكم سمارت، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة العفو الدولية، إن "أسماء محفوظ تواجه المحاكمة العسكرية لسبب وحيد هو نشرها تعليقات تنتقد نظام القضاء العسكري المصري، ولا يبدو بأية صورة من الصور أن ذلك يمثل دعوة إلى العنف"."وعلى ما يبدو فإن القصد من قرار السلطات المصرية إحالة أسماء محفوظ إلى محكمة عسكرية هو أن تبعث برسالة لمن ينتقدون هذه السلطات بأنه لن يتم التساهل مع من يخالف رأيها. ويتعين إسقاط التهم الموجهة إليها فوراً."وأضاف مالكم سمارت قائلاً: "إن محاكمة المدنيين أمام محكمة عسكرية أمر في غاية الإشكالية: فهذه المحاكم هي من أساسها غير نزيهة وتحرم المتهمين من بعض أكثر الضمانات الأساسية للمحاكمة العادلة ، بما في ذلك الحق في الاستئناف".وقد وجهت إليها تهمتا "إهانة القوات المسلحة" و"التحريض على استخدام العنف" في مقالاتها على "تويتر".ولم يحدد موعد بعد للمحاكمة.وأسماء محفوظ عضو مؤسس في "حركة شباب 6 أبريل"، إحدى القوى الرئيسية المنظمة للانتفاضة الجماهيرية التي غيرت الأوضاع في مصر في مطلع هذا العام.وكتبت أسماء محفوظ على "تويتر" ما يلي:"إذا كان النظام القضائي لا يعطينا حقوقنا، لا يجوز أن ينزعج أحد إذا ما ظهرت جماعات مسلحة إلى حيز الوجود وقامت باغتيالات.فطالما ظل القانون غائباً، ستظل العدالة غائبة، وأي شيء يمكن أن يحدث، ولا ينبغي أن ينزعج أحد من ذلك."وتنكر أسماء محفوظ المزاعم الموجهة ضدها. وعقب الإفراج عنها أبلغت موقع "المصري اليوم" الإلكتروني ما يلي: "كنت أحذر المجلس العسكري من أن غياب العدالة سوف يؤدي إلى الفوضى فحسب ".وقد أعلن "المجلس الأعلى للقوات المسلحة" أن 10,000 مدني قد حوكموا أمام محاكم عسكرية منذ إجبار حسني مبارك على التنازل عن منصب رئيس الجمهورية في وقت سابق من هذا العام.إن منظمة العفو الدولية تعتبر مثل هذه المحاكمات، التي طالما استخدمت ضد منتقدي الرئيس السابق مبارك، انتهاكاً للمتطلبات الأساسية والإجراءات الواجبة للمحاكمة العادلة، وتناهض محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية في جميع الظروف.